مجلة الصناعة والتعدين

الهيئة العامة للصناعة
PUBLIC AUTHORITY FOR INDUSTRY

السنة الرابعة عشر - العدد 90 - يناير - 2015م

الصناعيون يتطلعون لانفراجة صناعية واسعة في 2015

حل كل المشاكل وإزالة العقبات الصناعية

يومين للاجتماع بهم وزيارتهم ميدانياً

بداية قال رئيس اتحاد الصناعات الكويتية حسين الخرافي ان بادرة الهيئة العامة للصناعة بتخصيص يوم لزيارة المصانع واصحابها وآخر لاستقبال الشكاوى تعد ممتازة، وتساهم في حل مشاكل الصناعة ورؤية العقبات التي تعترضهم للوقوف عليها ووضع الحلول المناسبة لها.

وافاد بأن تلك البادرة تعد طيبة وجيدة حيث ان من خلالها نستطيع التعرف على اكثر المشاكل التي تعترض اصحاب الصناعات.

واضاف انها المرة الاولى التي نشهد مثل تلك الزيارات منذ مدة بصورة مستمرة لاسيما ان الهيئة خصصت يومين للصناعيين، حيث تم تحديد يوم خاص لاستقبال الشكاوى ويوم الخميس بالتنسيق مع اتحاد الصناعات الكويتية لوضع الحلول المناسبة للمصانع والمستثمرين الصناعيين بحيث لا تطول مشكلاتهم.

واوضح ان تلك الخطوة تساهم في تقليص الدورة المستندية، ولها فوائد عديدة منها التقاء صاحب الشكوى بمدير الادارة، او من يراه مناسبا لحل كثير من المشاكل واستدعاء صاحب الجهة المسؤولة، او توضيح للمستثمر هل هي مشكلة صحيحة ام لا، مبينا انه ليس كل تظلم يجب ان يكون حقيقيا.

واشار الى ان ردود الفعل من الصناعيين ايجابية، بالاضافة الى ذلك أبدوا ارتياحهم لتلك الخطوة الممتازة للمساهمة في تنمية وتعزيز دور القطاع الصناعي مبدياً تفاؤله خلال الفترة المقبلة، والتي ستشهد المزيد من التعاون بين كل الجهات ذات العلاقة كي يصل الجميع الى حلول مرضية، وتفيد الصناعة في إزالة جميع المشاكل التي

الخرافي: بادرة ممتازة ستعرفنا بأكثر المشاكل التي تعترض أصحاب الصناعات

تواجهها من اجل الاستمرار في التنمية.

ومن ناحيته اعتبر عضو غرفة تجارة وصناعة الكويت عبدالله الملا ان تخصيص الهيئة العامة للصناعة يوما من كل أسبوع خطوة من الخطوات الإيجابية الصادرة من مؤسسة حكومية، قائلاً: اننا لم نشهد هذه البوادر منذ سنوات طويلة، وهو الامر الذي يبعث الاطمئنان على قلوب المستثمرين الصناعيين.

وتمنى الملا ان تكون هناك خطوات تابعة لمثل هذه الاجتماعات الجدية، والتي همها الاول انهاء مشاكل الصناعيين، ومنها مشكلة شح توزيع الاراضي، ممتدحاً سياسة الباب المفتوح وسعي مسؤولي الهيئة في تخصيص يوم الاربعاء لزيارة المصانع وعدم الاعتماد على تلقي الشكاوى من الامور المهمة جداً.

وأشار الى ان تلك الخطوات تعد بادرة طيبة من الهيئة، متمنيا ان تترجم الى واقع ملموس على ارض الواقع، مفيدا بأن معظم المشاكل تحل عبر الاجتماعات، والتي تأتي بنتيجة واحدة وهي انهاء وحل ازمات الصناعيين.

واشار الى ان للاجتماعات بين الاطراف المعنية فائدة ايضا، وهي الاستفادة من خبرات اصحاب الخبرة من الصناعيين والمسؤولين الحاليين في الهيئة العامة للصناعة كونهم لعبوا دوراً مؤثراً في تحريك المياة الراكدة في القطاع الصناعي.

مشيرا الى أنه يجب ان يتم التطرق من خلال سياسة الباب المفتوح، او يوم الخميس المخصص الى مشكلة الروتين ونقص القسائم الصناعية، حيث ان هناك العديد من المستثمرين غير قادرين على التوسع مع العلم بوجود مصانع ناجحة في الكويت لعدة سنوات الا انها مازالت غير قادرة على طلب ارض نتيجة عدم وجود اراض كافية متسائلاً، كيف تتم التنمية الصناعية ولم تحل تلك العقبات من امام طريق المستثمرين؟

وذكر ان هناك عدة امور هامة يجب ان توازي الاجتماعات منها البحث في سبل تعزيز تنمية الصناعة ودعم الصناعيين والتي تؤدي كذلك الى تعزيز التجارة وذلك عبر تشجيع تصدير الصناعات المحلية او الصناعات الغذائية والمنتجات الوطنية الكويتية.

وتطرق الحديث الى صندوق النقد الدولي عبر كريتسين لاجارد والتي قالت انه يجب ان يتم الاهتمام بتصدير الصناعات المحلية

من الكويت الى الخارج، مشيرا إلى أن هناك اتفاقيات دولية مع كثير من الدول لوصول المنتج الوطني اليها الا انه يجب ان يبذل المزيد من العمل والجهد حتى لا نلاقي تلك الاتفاقيات غير مترجمة، ونرى عوائد التصدير، مؤكدا ان الصناعي لم يكن يجد دعماً حقيقيا له في السابق لانهاء العقبات التي تعترضه.

وتمنى الملا ان تكون هناك مرحلة جديدة بالقيادة الحالية للهيئة العامة للصناعة بواقع حكومي يهتم بدعم المنتجات، مشيداً بدورها في دعم الصناعات المحلية بشكل عام، مضيفا انه يتمنى كذلك ان يشجع اصحاب تلك الصناعات حيث انهم اساس النجاح، ويحتاجون الى نوع من الدعم والحوافز التي تساعدهم للاستمرار بهذا النجاح.

وذكر الملا ان من العقبات التي يجب ان تنظر خلال الفترة المقبلة هي آلية توزيع القسائم الجديدة والمسحوبة واعادة نظر وتقييم فيها، مبينا ان الطلبات تجاوزت ارقام فلكية في حين لا يجد الصناعي الجاد الارض المناسبة لاقامة مشروعه الصناعي، مبينا انه لو تم توزيع القسائم الصناعية عليهم فسيخفف العبء عن الميزانية العامة للدولة عبر تنويع مصادر الدخل، واخيرا أشار الى اهمية تعليم اساسيات الصناعة عبر المعاهد التطبيقية والتعليمية كي يتقنوا المعلومات الاساسية في القطاع لتخريج جيل واع صناعياً.

الملا: نثمن دور وسعي مسؤولي الهيئة بتطبيق سياسة الباب المفتوح

من جانبه قال الخبير الاقتصادي د. طالب علي: ان التقاء مسؤولي واداريي الهيئة العامة للصناعة مع الصناعي خلال يومين بالاسبوع من الامور الايجابية في قطاع الصناعة، والتي بلا شك أن لها انعكاسات وفوائد اهمها انها ستحل من خلالها العديد من المشاكل التي تواجه المستثمرين ومن اهمها مشكلة نقص القسائم الصناعية والتباحث في آلية توزيع القسائم الجديدة.

على صعيد متصل اوضح ان القطاع الصناعي يعاني من شح في القسائم الصناعية المخصصة للصناعيين الجادين، مبينا أنه وبصفة عامة اكثر الاراضي يأخذها اشخاص غير متخصصين ويستفيدون منها عبر البيع والشراء، وهذا الامر ساهم في الاضرار بالقطاع الصناعي وانعكس بالسلب على المنتجات المحلية.

وفسر ان تلك المضاربة في اسعار الاراضي زادت الكلفة على المصانع؛ حيث ان المستثمر الصناعي اذا ما اراد ان يشتري ارضا فانه سينعكس على ربحيته وزيادة كلفة المنتج

وبين ان كثيرا من الصناعيين نقلوا مصانعهم الى الخارج نتيجة شح الاراض وقاموا بانشاء قسائمهم في الدول المجاورة كالسعودية والبحرين نتيجة توافر الاراضي المخصصة للمشاريع الصناعية والمميزات الممنوحة لهم.

ولفت الى اهمية دعم المنتج المحلي خاصة في ظل التسويق المحدود وانفتاح السوق المحلي على دول الجوار، مما يؤثر على المنتجات المحلية ويستلزم وجود دعم حقيقي لتلك المنتجات الوطنية وخلق الروح بين الافراد والمواطنين في تفضيل المنتج المحلي والتشجيع على شرائه، وهذا الدور الذي يقع على عاتق الهيئة العامة للصناعة، والذي بدأت فيه في حملاتها فعليا.

وبين ان الالتقاء مع المسؤولين تعد خطوة جيدة جدا وتفتح باب التشاور المباشر بين الهيئة والمستثمرين، مشيرا الى ان